

جوانب من مظاهر الفقر وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية لدى الجزائريين
خلال فترة الاستعمار الفرنسي

*Aspects of poverty and its social and economic repercussions for
Algerians during the French colonial period*

د. عمر لمقدم Omar Lemghedem

جامعة الشهيد حمدة لخضر - الوادي.

Université Echahid Hamma Lakhdhar (University of El-oued), Algeria.

lemkadem-omar@univ-eloued.dz

المؤلف المرسل : د. عمر مقدم	تاريخ النشر : 2021/09/20	تاريخ القبول : 2020/02/07	تاريخ الارسال : 2019/10/27
-----------------------------	--------------------------	---------------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية، وتهدف إلى التعرف على ظاهرة الفقر بسبب الاستعمار الفرنسي والسياسة المالية التي تهدف إلى تدمير البنية السوسيوإقتصادية للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية مثل الأوبئة وانتشار الأمراض. وتهدف إلى إبراز أهم مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري وتداعياته، لاسيما تقلص الملكية العقارية لدى الجزائريين، الذي أدى إلى تدهور الوضعية الاجتماعية والمعيشية للسكان الجزائريين لاسيما بالمناطق الريفية، وبرزت ظواهر سوء التغذية والمجاعات والأمراض، مما أدى إلى الاضطرار إلى البحث عن الشغل ولو بأجور متدنية، وبرزت حركة النزوح الريفي نحو المدن أو حتى الهجرة إلى الخارج بدافع العمل، والتي عرفت منحى تصاعديا نحو فرنسا على الخصوص بعد الحرب العالمية الأولى.

الكلمات المفتاحية: الملكية العقارية، الاستيطان، الفقر، الهجرة، الجوائح، النزوح الريفي.

Abstract: This research paper aims to present a study in the economic and social history of Algeria during the colonial period, it aimed at identifying the phenomenon of poverty due to french colonialism and financial policy that aims to destroy the socio-economic structure of Algerian society, in addition to natural factors such as epidemics and the spread of diseases. It

aims to highlight the most important aspects of poverty in Algerian society and its repercussions, in particular the decrease in land ownership by Algerians, which has led to the deterioration of the social and living conditions of the Algerian population, in particular in rural areas, and the emergence of phenomena of malnutrition, famines and diseases, which have led to having to look for work, even with low wages, And the emergence of the movement of rural exodus to the cities or even emigration abroad motivated by work, which defined an upward trend towards France, especially after the First World War.

Keywords: land property; colonization; migration; poverty; pandemics; rural depopulation

مقدمة:

حتى تتمكن الإدارة الاستعمارية الفرنسية من السيطرة على مقدرات الجزائر فقد عمدت منذ البدايات الأولى للاحتلال إلى انتهاج سياسة استيطانية بالموازاة مع المد العسكري، تقوم أساسا على الاستحواذ على أراضي الجزائريين وتشجيع الهجرة الأوروبية، مما نتج عنه إحلال فئة سكانية أوروبية غريبة استحوذت على مقدرات السكان الأصليين وممتلكاتهم، لاسيما الأرض التي تعد أساس معيشتهم ونشاطهم الاقتصادي المرتكز على الزراعة بشكل كبير، وهو أفضى إلى ظاهرة افتقار المجتمع الجزائري ذي الغالبية الريفية، وحدوث تدهور كبير لأوضاعه المعيشية، وذلك بسبب قيام الإدارة الاستعمارية باستحداث وتطبيق القوانين القمعية وإجراءات المصادرة والحجز للممتلكات العقارية وغير العقارية للجزائريين، بالإضافة إلى انتهاج سياسة مالية وضريبية مجحفة تجاههم، فضلا عن تأثير العوامل الطبيعية كالجوائح التي كان لها دورا فاعلا في الإضرار بالمجتمع الجزائري.

إن الوصول إلى هذه الوضعية البائسة كان محصلة مؤكدة لعملية الإفكار المتعمد الذي تعرض له المجتمع الجزائري بفعل ممارسة الإدارة الاستعمارية لسياسة مزدوجة تقوم على دعم الأوروبيين وتحطيم الجزائريين، وهو ما كان سببا لحدوث ردات فعل بلغت بالسكان الجزائريين إلى حد الثورة المسلحة.

الإشكالية: كيف تسببت السياسة الاستعمارية الفرنسية والعوامل الطبيعية في تفكير المجتمع الجزائري، وما أهم مظاهر الفقر وانعكاساته على الجزائريين ؟

من خلال هذا العمل نحاول إعطاء لمحة والوقوف على أوضاع المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، وذلك بالتطرق إلى أهم العوامل التي كان لها الأثر الأكبر في تفكير المجتمع الجزائري و تناول أهم مظاهره وتداعياته.

1-عوامل إفقار المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية.

1-1-السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر:

مثل الاستيطان الأوروبي ضرورة ملحة للدولة الفرنسية لاستكمال المشروع الاستعماري في الجزائر، وقد قام الاستيطان على ركائز أساسية تمثلت في الاستحواذ على أراضي الجزائريين وتهجير الأوروبيين وتأمين استقرارهم بالجزائر.

يعد انتزاع الأراضي الزراعية ضروريا للاستيطان الأوروبي، وقد تجلّى ذلك منذ بدايات الاحتلال الفرنسي، حيث كان قرار كلوزيل¹ Clauzel بتاريخ 8 سبتمبر 1830م الذي صادر ممتلكات البايك التي تشمل عقارات الأتراك الذين غادروا الجزائر²، وكذلك قرار المارشال بيجو Bugeaud بتاريخ 18 أبريل 1841م المتعلق بكيفيات الاستفادة من الأراضي الزراعية واستحداث مراكز الاستيطان³، أما قانون 1851 فقد أجاز للأوروبيين الحصول على أراضي العروش والقبائل المشتركة تحت ذريعة المنفعة العمومية والاستيطان⁴، وفي فترة حكم نابليون الثالث Napoléon III⁵ تمتع الرأسماليون بحظوة كبيرة في مجال الاستيطان، فعلى سبيل المثال، في أبريل 1853م، مُنحت شركة جنيف السويسرية نحو 20 ألف هكتار بنواحي سطيف⁶، وفي 22 أبريل 1863م صدر القرار المشيخي الذي نص على ضرورة وجود ملكية الأرض للجزائريين، وكان بهدف تيسير انتقال ملكية الأراضي إلى الأوروبيين الوافدين⁷.

بعد سنة 1870م، بدأت الجمهورية الفرنسية الثالثة المتحالفة مع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر عهدا بمصادرات كبرى لأراضي القبائل التي شاركت في ثورة المقراني سنة 1871م، كما استحدثت لجنة استشارية دائمة للاستيطان في 29 جويلية 1871م⁸، بالإضافة إلى صدور العديد من التشريعات الداعمة للاستيطان وانتزاع ممتلكات الجزائريين، على غرار قانون واري 1873م الذي نص على تأسيس الملكية الفردية وإجبارية التقيد بالقانون الفرنسي في المعاملات العقارية، وأصدرت الإدارة الاستعمارية قانون 28 أبريل 1887م، قصد الاستحواذ على أراضي عروش لم يشملها القرار المشيخي الصادر في 23 أبريل 1863م⁹، فيما ثبت قانون 16 فيفري 1897م مبدأ خضوع العقار للتشريع الفرنسي والمراقبة الإدارية الاستعمارية¹⁰.

جاءت قوانين الغابات بدورها قصد الاستحواذ على الأراضي الغابية، فكان قانون 17 جويلية 1874م الذي حظر الرعي في الغابات المحروقة لمدة تصل ستة أعوام، ومُنِع قلع الأعشاب طبقا لقانون 9 ديسمبر 1885م¹¹، وأيضا قانون الغابة في 21 فيفري 1903م، وهي تشريعات تهدف في مجملها إلى استحواذ الأوروبيين على الأراضي الغابية وحرمان الجزائريين من استغلال الثروة الغابية المهمة لمعيشتهم، وتغريمهم عند حدوث الحرائق¹².

من جهة أخرى، مثلت عملية تهجير الأوروبيين وتوطينهم في الجزائر ركيزة ثانية لإحكام السيطرة الفرنسية على الجزائر أرضا وشعبا، منذ بدء الاحتلال الفرنسي، فقد بلغ عدد الأوروبيين 27204 نسمة في سنة 1840م، وبلغ 131283 نسمة سنة 1851م¹³.

كان العمال الثائرون سنة 1848م في فرنسا قد شكلوا ورطة كبيرة للحكومة التي سعت إلى التخلص منها بإرسال جزء منهم إلى الجزائر يقدر بـ 20 ألفاً، ليوزعوا على 42 مركز استيطاني¹⁴، وبعد هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية سنة 1870م، تم تهجير أهالي مقاطعتي الألزاس واللورين إلى الجزائر وفق قانون 21 جوان 1871م، ومُنحوا أولوية للاستفادة من أراضي زراعية¹⁵.

تتضح نوايا الإدارة الاستعمارية في الاستحواذ على مقدرات المجتمع الجزائري وتفقيره، من خلال أقوال شخصيات فرنسية على غرار دومينيرفيل de Ménerville، وهو الرئيس الأول لمجلس القضاء بمدينة الجزائر، حيث صرح بتاريخ 14 ديسمبر 1871م بما يلي: "ما الهدف الذي نصبو إليه؟ إنه امتصاص شعب الأهالي، عندما يحل شعب من الشمال في بلد ما فإنه يأتي للبقاء فيه، يمكن للعرب أن يثوروا ولكن سيتم امتصاصهم"¹⁶.

إن انتزاع الأراضي من الجزائريين وتهجير الأوروبيين إلى الجزائر وتقليصهم الأراضي بشتى الطرق أفضى إلى نشأة مراكز الاستيطان، وهو هدف حرصت الإدارة الاستعمارية على تحقيقه، وذلك للتمكين لعملية الاحتلال، وربط الأوروبيين الوافدين بالأرض الجزائرية، وتم ذلك على حساب الجزائريين الذين كان مصيرهم فقدان الممتلكات والفقر. الجدول التالي يبين تطور المراكز الاستيطانية خلال قرن منذ بدء الاحتلال.

الجدول 1: المراكز الاستيطانية التي أنشئت أو وسعت وتزايد عدد المستوطنين الأوروبيين خلال سنوات 1830-1930م.

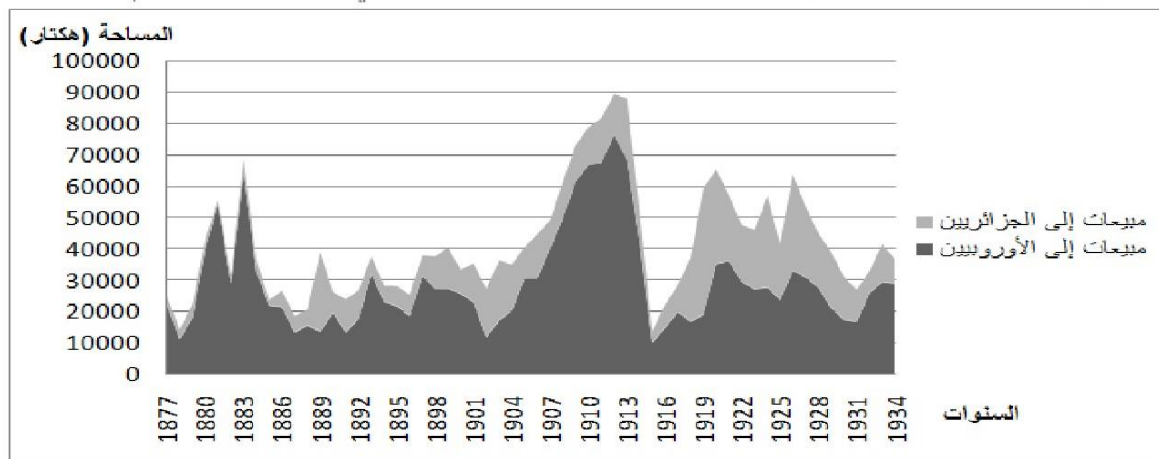
السنة	القرى المنشأة أو الموسعة	مساحة الأراضي المستحوذ عليها	تزايد عدد المستوطنين الأوروبيين
1850-1830	126	115000	65437
1860-1851	85	250000	130322
1870-1861	21	116000	129898
1880-1871	264	401099	195418
1890-1881	107	176000	267672
1900-1891	103	120079	364257
1920-1901	199	200000	633149
1930-1921	67	270081	933269
المجموع	972	1648677	-

المصدر: عبد العزيز وطبان، (د. ت)، ص 23.

كان انتقال الأراضي إلى الأوروبيين عاملاً حاسماً لإفقار المجتمع الجزائري ذي الغالبية الريفية، وتوضح الظاهرة بمقارنة مساحات الأراضي وأثمانها التي انتقلت ملكياتها بين الجزائريين الأوروبيين، فبعد سنة 1870م اشتدت وتيرة الحصول على الأراضي لصالح الأوروبيين، حيث باع الجزائريون عقارات ريفية للأوروبيين في منطقة التل مقدارها 388886 هكتار في فترة 1880-1898م، فيما لم يبيع الأوروبيون للجزائريين سوى 91654 هكتار¹⁷، والملاحظ أن الأوروبيون كانوا

يشترون مساحات كبيرة بأسعار منخفضة فيما يشتري الجزائريون مساحات قليلة وبأثمان باهظة، فقد اشترى الأوروبيون متوسط 28721 هكتار في سنوات 1877-1888م بثمان 2772101 فرنك مما يجعل ثمن الهكتار الواحد هو 96,5 فرنك فقط، في المقابل اشترى منهم الجزائريون 3373 هكتار بثمان 749573 فرنك، وعليه فالثمن المتوسط للهكتار الواحد هو 222,2 فرنك. للإشارة فالجزائريون يبيعون أراضيهم عادة تحت تأثير الحالة المالية المتدهورة نتيجة للسياسة الضريبية، وأضرار الممارسات الربوية التي يتعرضون لها.

الشكل 1: مبيعات العقارات الريفية بين الأوروبيين الجزائريين بين سنتي 1877 و 1934م.



المصدر: Calvelli Marcel-André-Émile, 1935, pp 60-74.

يمكن القول أن الاستيطان كان السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة الفقر لدى الجزائريين، وارتبطت بجملة من العوامل الإضافية والتي ساهمت بدورها وبصورة مباشرة في تفشي الفقر في المجتمع الجزائري.

1-2- دور السياسة المالية والضريبية في تفكير المجتمع الجزائري:

كان للضريبة دورا فاعلا ضمن السياسة المالية للدولة الفرنسية تجاه الجزائريين وتسببت بشكل مباشر في إفقارهم، فقد أبقت الإدارة الاستعمارية على الضرائب التي ميزت العهد العثماني وكانت ذات طابع ديني، وعليه فقد وجد في الجزائر المستعمرة من الضرائب صنفان هما: الضرائب العربية والضرائب الأوروبية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية¹⁸، وقد صدر مرسوم 17 جانفي 1845م لينظم الضرائب العربية¹⁹، وهي أربعة أنواع هي العشور، الحكور، الزكاة، واللزمة، والتي تعتبر من أهم الموارد المالية للإدارة الاستعمارية.

الجدول 2: قيمة الضرائب العربية سنة 1895م وتوزعها عبر العمالات في الجزائر.

الضرائب العربية لسنة 1895					العمالة
المجموع	اللزمة	الزكاة	الحكور	العشور	

4030265.19	998968.18	1710755.8	"	1320541.21	الجزائر
3310463.61	"	1514743.05	"	1795720.56	وهران
6734066.82	1208813.65	2539043.5	1141578.78	1844630.89	قسنطينة
14074795.62	2207781.83	3764542.35	1141578.78	4960892.66	المجموع العام

المصدر.: C.S.G., 1897, p 75 (بتصرف)

حسب الجدول 2، فإنه في سنة 1895م دفع الجزائريون مبلغ 1407495.62 فرنك كضرائب عربية، كان نصيب عمالة قسنطينة ذات المساحات الزراعية الكبيرة يقدر بـ 47.84% من مجموعها، رغم قلة المستوطنين بهذه العمالة مقارنة بباقي العمالات، وهو ما يؤكد تعرض الجزائريين لعبء ضريبي كبير، فضريبي الزكاة والعشور التي تم تحصيلها بهذه العمالة تمثلان نسبة 50.24% من مجموع هاتين الضريبتين في الجزائر، مع الإشارة إلى تميز عمالة قسنطينة بدفع ضريبة الحكور العربية.

إضافة إلى الضرائب العربية توجد ضرائب أخرى غير مباشرة منها مثلاً ضريبة السخرة، على الجزائريين بين 18 و 55 سنة، وتتضمن إنجاز الفرد الجزائري لأعمال في الشوارع لمدة ثلاثة أيام كل سنة مع استغلال ممتلكاته وعتاده، أو يعفى بدفع مقابل مبلغ مالي محدد عن كل يوم، ومن الضرائب أيضاً حقوق التسجيل التي تدفع لإدارة التسجيل مقابل تحرير وثائق رسمية²⁰.

واصلت الإدارة الاستعمارية ممارساتها التعسفية والتسبب في إفقار الجزائريين من خلال فرض ضرائب فرنسية، كضريبة المهن المطبقة منذ ديسمبر 1830م على كل ممارسي المهن الصناعية والتجارية ورسوم البحر المعروف بمكس البحر²¹.

أصبح للضرائب الفرنسية المرهقة حيزاً كبيراً ضمن الضرائب المفروضة على الجزائريين، والأدلة على ذلك تناقص نسبة الضرائب العربية من المجموع العام للضرائب الذي كان في ارتفاع مستمر، وتراجع قيمة الضرائب العربية يعود إلى نتائج التفجير المتعمد للممارس من قبل الإدارة الفرنسية الذي أفرز تراجعاً كبيراً في ما يملكه الجزائريون لاسيما الأراضي، فبين سنتي 1890م و 1900م فقط تناقص تعداد صنف الضأن من 8547000 رأس، إلى 6351000 رأس، أما صنف البقر فتناقص من 1102771 رأس إلى 846711 رأس، فيما أدى تناقص ملكيات الأراضي الزراعية عند الجزائريين إلى تناقص في حصيلة ضريبي العشور والحكور من متوسط 7097143 فرنك للفترة 1884-1887م إلى متوسط 5769458 فرنك خلال الفترة 1894-1897م²².

القروض المجحفة وظاهرة الربا:

فاقم من وضعية الجزائريين المالية المزرية أصلا تعرضهم لممارسات مالية ربوية فظيعة، فبعد أن كان بالإمكان دفع الضرائب في صورة عينية وليس بالضرورة نقدا، إلا أنه بعد الاحتلال الفرنسي وخصوصا بعد صدور مرسوم 17 جانفي 1845م المشار إليه سابقا، حيث تم بموجبه فرض التعامل النقدي على الجزائريين وشمل ذلك الضرائب بعدما كانت تدفع عينا، ووجد الجزائريون أنفسهم في حالة اضطرار للحصول على النقود، فقاموا ببيع منتجاتهم لأجل الدفع النقدي للضرائب، بل قاموا بالبيع المسبق لمنتجاتهم وخصوصا القمح والصوف بأثمان بخسة لا تبلغ حتى ثلثي قيمتها المتعارف عليها، ويحصلون على قروض مالية قبل عدة أشهر من موسم الحصاد وجمع الأصواف²³ وهي طبعا قروض ربوية.

أكد ضباط المكاتب العربية دور المستعمر الفرنسي وأسواقه وتعاملاته المالية الربوية في تدهور أوضاع المجتمع الجزائري²⁴، فهذه المعاملات الربوية بدأت مبكرا وتفشيت في المجال الضرائبي والتجاري، وساهمت في انتزاع عقارات الجزائريين خصوصا بعد سنة 1870م، وفي هذا الصدد، يقول العسكري الفرنسي الجنرال مارتنبيري Martinprey: "إن اتساع ظاهرة الربا قد نتج عن الاحتلال الفرنسي الذي غير بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للسكان الأصليين، يستدين العربي لشراء الحبوب اللازمة لاستمراره وزرع أرضه ودفع الضريبة"²⁵.

زعمت الإدارة الاستعمارية أنها تريد تحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية للجزائريين لاسيما في المناطق الريفية ذات النشاط الزراعي، فحاولت تطبيق سياسة الإدماج الزراعي²⁶، لذلك أنشأت ما يسمى بالشركات الأهلية للاحتياط SIP (Sociétés indigène de prévoyance) سنة 1893م، بقصد منح المساعدات والاستفادة من السلفيات قصد استيعاب القطاع الزراعي وحماية للفلاحين الجزائريين من المعاملات الربوية²⁷، إلا أن هدفها الخفي كان معرفة الموارد المالية للجزائريين والاستحواذ عليها، لتتم مصادرة أملاكهم بشكل قانوني لفائدة الأوروبيين²⁸.

من ناحية التنظيم المالي، يمكن الإشارة إلى الاستقلال المالي للجزائر 1900م، الذي يمثل أحد نتائج ضغوط المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وسطوتهم، حيث تدعمت سيطرتهم على الاقتصاد الجزائري بوضع ميزانية خاصة بالجزائر عن طريق قانون 19 ديسمبر 1900م، وقد ساهم نوابهم بالبرلمان الفرنسي في ذلك قصد منعهم لتدخل الفرنسيين في شؤون الجزائر²⁹، وأصبح المستوطنون يشرفون على مداخيل ومصروفات ميزانية الجزائر، وكذلك المواصلات والزراعة وجباية الضرائب³⁰.

1-3- دور العوامل الطبيعية: بالإضافة إلى السياسة الاستعمارية كانت الكوارث الطبيعية عاملا فاعلا في تفكير المجتمع الجزائري وانخفاض مستوى معيشتهم، فمن ذلك ما أشار إليه صالح العنتر في كتابه مجاعات قسنطينة، حيث ذكر قحط شديد أضرّ بالحبوب في ناحية قسنطينة سنة 1838م، والتي أرجعها إلى عدة أسباب كالجائحة التي أصابت الزرع وأفسدته، وكذلك كثرة الأمطار والثلوج حتى فاضت الوديان وتفجرت المطامر ونفقت أعداد كبيرة من المواشي، حتى وصف الناس ذلك العام بـ"عام صبت النوا بالطين الحمراء"³¹، كما حل القحط بأهل قسنطينة ووطنها بسبب آفة الجراد

سنة 1847م واستمر الوضع لمدة ثلاث سنوات وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وبلغ سعر صاع القمح بين 60 و70 فرنكا كما بلغ سعر الصاع من الشعير 30 فرنكا³².

تسببت جوائح أخرى في اشتداد حالة فقر المجتمع، كالجفاف الذي ضرب نواحي قسنطينة في موسم 1877-1878م، والذي سُمي بسنة المجاعة، وتواصل إلى سنة 1880م، وآفة الجراد التي عرفت ذات المنطقة في موسمي 1887 و1888م، كما كان انتشار الأمراض من عوامل إهلاك المجتمع، فمثلا قضى كل من داء الكوليرا والتيفوس على جماعات كاملة من السكان، مثلما حدث في منطقة وهران، منطقة غرب الجزائر العاصمة ومنطقة جنوب قسنطينة في شتاء 1897-1898م³³.

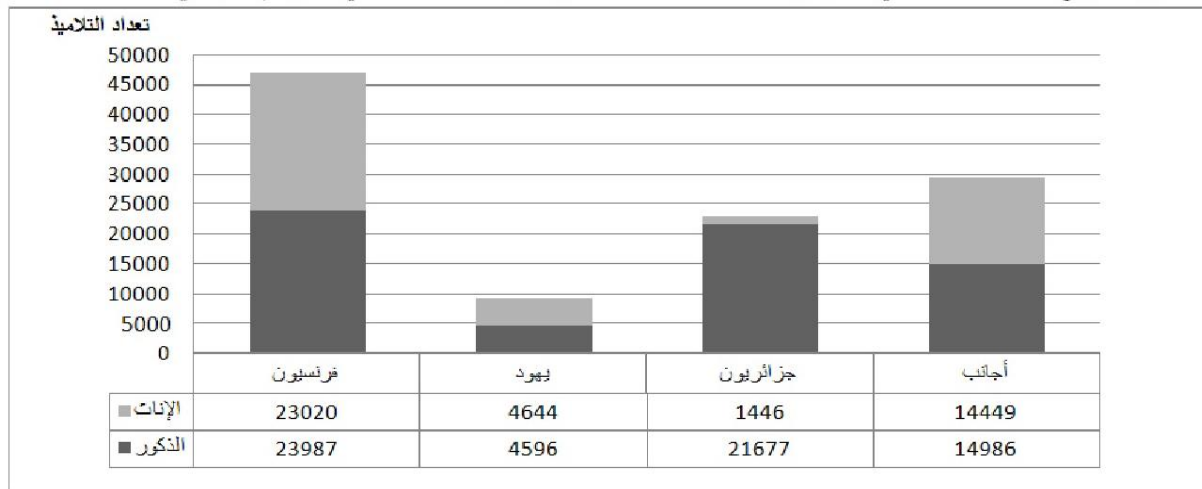
2- مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري وتداعياته:

2-1- مظاهر تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية: سببت سياسة الإدارة الاستعمارية افتقار المجتمع الجزائري الذي يعتبر في غالبيته ريفيا، فالتدهور الكبير للأوضاع الاجتماعية والمعيشية كان بفعل تأثير انتزاع ممتلكات الجزائريين والسياسة المالية والضريبية المحققة أكثر مما كان تأثير الجوائح الطبيعية كما تمت الإشارة إليه آنفا، وقد شهد بذلك الحاكم العام للجزائر جول كامبون Jules Cambon³⁴ في 29 ماي 1893م، الذي أكد في مجلس الشيوخ دور الإدارة الاستعمارية وسياستها الاستيطانية في ذلك، حيث صرح قائلاً: "حالة الإحراج التي وقع فيها المجتمع الأهلي هي واقع مأساوي يصدّم الأنظار كلها وهو من نتائج الاحتكاك بحضارتنا، لقد تضاعفت حاجياتهم وتزايدت الإغراءات بينما ظلت مصادر رزقهم راكدة أو تراجعت، لأن الجميع يدفعهم إلى التخلي عن أملاكهم"³⁵.

يجدر بالذكر أن من مظاهر التزدي الاجتماعي التي عرفها المجتمع الجزائري كان توسع الاعتماد في السكن على الكوخ أو ما عرف بـ"القوري Gourbi" بالنظر لكلفته المالية البسيطة، وقد اعتبر المؤرخ أجرون ذلك من أبرز مؤشرات الإفقار³⁶.

من جانب آخر، امتدت الآثار السلبية للفقر لدى الجزائريين لتمس مجال التعليم الذي يعد أحد المتطلبات الاجتماعية الضرورية، لاسيما استفادتهم من التعليم الابتدائي كمرحلة أولى على الأقل. نعرض كمثال للتوضيح توزيع تعداد التلاميذ في الجزائر حسب الجنسيات ضمن المرحلة الابتدائية خلال الموسم الدراسي 1898-1899م.

الشكل 2: توزيع تعداد التلاميذ في الجزائر حسب الجنسيات ضمن المرحلة الابتدائية في الموسم الدراسي 1898-1899م.



المصدر: الشكل منجز من إحصاءات M. C. I. P. T., 1900, p 437.

نلاحظ أن تعداد التلاميذ الجزائريين بالمرحلة الابتدائية يقدر بـ 23123 تلميذا، ويمثلون نسبة 21.25% من إجمالي المتدربين في هذه المرحلة التعليمية البالغ عددهم 108805 تلميذا، أي بمعدل تلميذ جزائري واحد مقابل خمسة تلاميذ غير جزائريين، أما التلميذات الجزائريات فلا يمثلن سوى نسبة 3.31% من مجموع المتدربات في الابتدائي، ونسبة 6.67% من مجموع التلاميذ الجزائريين، وللإشارة فإن التلاميذ الجزائريين هم غالبا من أبناء مقربي الإدارة الفرنسية.

يتضح جليا سوء واقع التعليم لدى للجزائريين خلال الفترة الاستعمارية، وهذا محصلة سياسة التجهيل المتبعة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين الذين يعانون الفقر والعجز عن تأمين المتطلبات الاجتماعية ومنها التعليم، فالأمية المتفشية في المجتمع الجزائري في بداية الثورة التحريرية كانت تقدر بـ 86% لدى الذكور و 95% لدى الإناث، حتى نادى أعيان ومنتخبون جزائريون بتعليم الأطفال الجزائريين بأي لغة سواء بالعربية أو بالفرنسية لكن المهم تعليمهم، فيما كانت نوايا المستوطنين الأوروبيين واضحة، وكان مهمهم الوحيد هو استغلال الجزائريين وإبقائهم في أوضاع بائسة، من خلال معارضتهم لتعليم الجزائريين، وقالوا: "إذا أرادت فرنسا الذهاب بعيدا في تعليم الأهالي فكيف سيكون حال مزارعنا؟ أين سنبحث عن اليد العاملة الفلاحية"³⁷.

2-1-1- تراجع الملكية العقارية لدى الجزائريين:

منذ بداية الاحتلال، مثل انتزاع أراضي الجزائريين وتقلص أملاكهم العقارية أهم ركيزة للسياسة الاستيطانية الفرنسية. الجدول التالي يبين هذه الظاهرة في فترة أواخر القرن التاسع عشر.

الجدول 3: تطور الملكية العقارية للجزائريين بين سنتي 1882 و 1900م (الوحدة: هكتار).

الفترة	متوسط الملكية خلال الفترة	قيمة الملكية الكبرى خلال الفترة	قيمة الملكية الصغرى خلال الفترة
--------	---------------------------	---------------------------------	---------------------------------

7787738	8698694	8188410	1886-1882
7333399	7855349	7551282	1891-1886
6755013	7875177	7113113	1896-1891
6161150	7496111	6667895	1900-1896

المصدر: Joost Van Vollenhoven, 1903, pp 206-207.

من الجدول يظهر أنه خلال عشرين سنة تقريبا، فقد الجزائريون أكثر من مليوني هكتار من الأراضي، بمعنى فقدناهم لربع ملكياتهم العقارية، لقد كان الجزائريون في معظمهم من صغار الملاك، إذ أن أكثريتهم لا تمتلك الحد الأدنى العائلي من الأرض والمقدر بـ 10 هكتارات، ففي سنة 1914م كان المتوسط 3 فلاحين من 5 يملكون أقل من 10 هكتارات، في مقابل متوسط فلاح واحد فقط من كل 100 فلاح يملك 100 هكتار، وفي عمالة قسنطينة وهي العمالة الأكبر مساحة، كان هناك 55.3% من الملاك يملكون أقل من 10 هكتارات، 19.5% منهم يملكون 11-20 هكتار، 12.4% يملكون 21-30 هكتار، أما الملكية الكبيرة 41-100 هكتار فملاكها يمثلون 4% فقط، أما مالكي أكثر من 100 هكتار فيمثلون نسبة 0.85% لا غير³⁸، إن هذه الظاهرة تعني أيضا تناقص الإنتاج الزراعي المعاشي لشريحة كبيرة من المجتمع، واضطرارهم إلى البحث عن مصادر رزق بديلة لتحسين أوضاعهم المعيشية ومقارعة الفقر، وتكونت بذلك طبقة شغيلة عانت من الاضطهاد.

2-1-2- الاضطراب للشغل والأجور الزهيدة:

دفع تضائل مصادر الدخل الجزائريين للشغل من أجل تحسين أوضاعهم وتأمين متطلبات المعيشة اليومية، مما أفضى إلى ظهور وتنامي فئات شغيلة كادحة، ويشير المؤرخ أجرون بشكل خاص إلى أن ظاهرة العمل المدفوع الأجر لاسيما في المجال الزراعي قد استفحلت لدى الجزائريين في فترة 1870-1880م، رغم أنها كانت موجودة قبل ذلك ولكن ليس بصورة كبيرة³⁹، كما يرى أن ظهور هذه البروليتاريا ذات الطابع الزراعي في الجزائر يعود بصورة رئيسية إلى الملاك الصغار الذين انتزعت ملكياتهم أو الخماسين الخواص الذين يزاولون الأعمال اليدوية لدى المستوطنين الأوروبيين، وهو ما يعني بعبارة أخرى تضائل الملاك الصغار بالخصوص تحت ضربات الديون ولم يكن لهم من خيار سوى اللجوء إلى العمل بالأجرة أو التشارك مع مالك وضعه أفضل⁴⁰.

جدول 4: الفئات الريفية الشغيلة الكادحة في الجزائر.

السنة	ملاكون	مزارعون	خماسون	عمال زراعيون	السكان الزراعيون العاملون	إجمالي السكان الزراعيين
1901	620899	37455	350715	151108	1135166	3230647
1910	530211	-	426851	207707	1164769	3525768
1914	565218	40755	407050	210205	1163532	3605449
1930	617544	50771	634600	428032	1730947	4419943

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، 1979، ص 297.

يظهر من الجدول التطور الكبير في تعداد العمال الزراعيين والخماسين خلال فترة الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين، ففي سنة 1930 كان 73.3% من السكان العاملين في مجال الزراعة عبارة عن فلاحين فقراء أو فلاحين بدون أرض، فضلا عن كون القسم الأكبر من العمال الزراعيين هم مجرد عمال موسميون لا أكثر، وهو ما يعبر عن مدى تغلغل النزعة الرأسمالية في الجزائر⁴¹.

إن معاناة الفئات الشغيلة كانت كبيرة بسبب الجهد الكبير الذي يبذل في مقابل أجور زهيدة بالمقارنة مع أجور العمال الأوروبيين، وهو ما يفاقم الوضعية المالية للجزائريين، فقد كانت أجرة يوم واحد تقدر بـ1.5 فرنك خلال الشتاء وتصبح 1.75 فرنك في فترة الصيف في عمالة الجزائر، في مقابل أجرة يومية تقدر بـ4 فرنكات للأوروبي العامل مع إمكانية إطعامه في حالة عمله بالحصاد، ولأجل تحصيل ما أمكن من مال، كان الجزائريون في موسم الحصاد يضطرون إلى تشغيل أبنائهم ويكتفون بأجور متدنية⁴²، بل اضطروا إلى تشغيل النساء، وقد كانت أجرة النساء والأطفال زهيدة وتتراوح بين 0.5 و1 فرنك يوميا⁴³.

إن السياسة الاستعمارية أفرزت ظواهر سلبية جدا في المجتمعات عموما مثل عمالة الأطفال، بالإضافة إلى ظاهرة التمييز في الحقوق والمعاملة بين العمال الأوروبيين والعمال الجزائريين، الذين كانوا يُعرفون لدى المستوطنين الأوروبيين باسم الجيش المتنقل، كما كانت تسند إليهم الأعمال الكبيرة كاستصلاح الأراضي وحرثها بعمق، أما يوم العمل الشاق فيمتد إلى 9 ساعات شتاء و13 ساعة صيفا⁴⁴.

الجدول 5: الأجور اليومية للعمال الأوروبيين والجزائريين في مجال زراعة الكروم (بالفرنك).

العمليات	الأوروبيين	الجزائريين	الجزائريات	الأطفال
تشذيب	4	-	-	-
جمع قضبان الكرومة	/	2.25-1.5	0.75	0.5
حراثة	/	-	-	1
قطاف	3-2.5	1.25-1	-	0.75
عمال تعبئة الخمر	3-2.5	2	-	-

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، 1979، ص 135.

من ناحية أخرى، عانى العمال الجزائريون من ظاهرة استقدام العمالة من خارج الجزائر، كان مصدرها عدة دول أجنبية، وهو ما يعرض الجزائريين إلى منافسة كبيرة وبالتالي تقل حظوظهم في الحصول على عمل، مما يفاقم من أوضاعهم المتدهورة أصلا، ففي سنة 1904م أشارت الإحصاءات إلى وجود 82162 من العمال الزراعيين الأجانب، غالبيتهم من الأسبان المعروفين بإتقانهم لزراعة الكروم مثلا.

الجدول 6: العمال الزراعيين الأجانب في الجزائر سنة 1904م.

الجنسية	الأسبان	الفرنسيين	مجنسين فرنسيين	ايطالي	جنسيات أخرى	المجموع
عدد العمال	36834	29643	8626	4304	2755	82162
النسبة المئوية	%44.83	%36.07	%10.49	%5.23	%3.35	%100

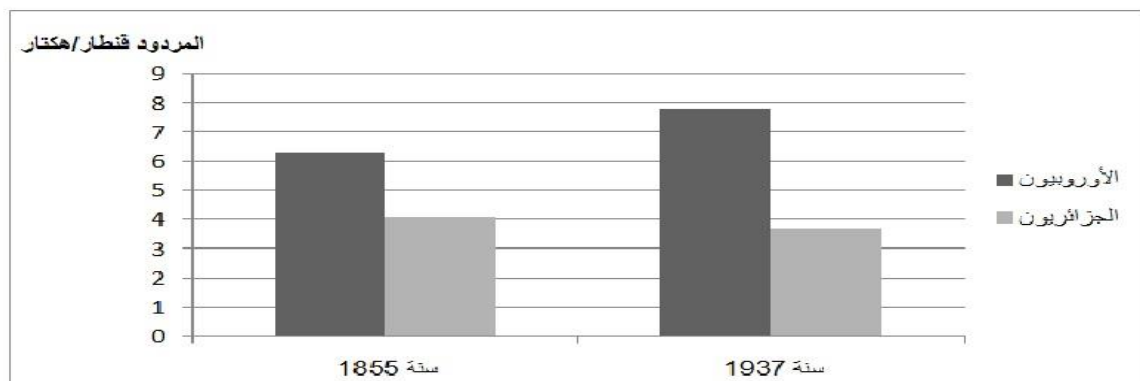
المصدر: Victor Demontès, 1906, p 431.

2-1-3- تراجع مؤشرات نصيب الفرد من المنتجات الإغاشية:

يمكن الاستدلال بمؤشرات تدل على درجة الفقر التي بلغها المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار، ومنها نصيب الفرد الواحد من منتجات القطاع الزراعي المعاشية. إن عدم التناسب بين كمية الحبوب المنتجة لدى الجزائريين والتعداد الديموغرافي قد أحدث وضعاً اجتماعياً خطيراً يدل عليه مقدار نصيب الفرد من الحبوب سنوياً، لاسيما وأن المجتمع الجزائري يعتمد في عاداته الغذائية على القمح الصلب بصورة كبيرة، ففي سنة 1876م كان المؤشر يقدر بـ 6.1 قنطار للفرد، لينخفض سنة 1886م إلى 4.2 قنطار للفرد، كما انخفض المؤشر أكثر ليصل سنة 1911م مقدار 3.24 قنطار للفرد، إن هذا الانخفاض يدل على حالة لأمن غذائي للمجتمع الجزائري، وكذلك تفشي الفقر ومن أبرز مظاهره سوء التغذية أو حتى المجاعة التي تهدد المجتمع، وهذا يعود بالأساس إلى فقدان الجزائريين ملكية أراضيهم وانخفاض المردود الزراعي في ما تبقى لديهم من أراضي⁴⁵، (أنظر الشكل 3). لقد ذهب إميل مكار Emile Macquart في نفس الرأي بأرقام توضح حالة الفقر التي آل إليها المجتمع الجزائري وعلاقتها بالاختلال بين النمو الديموغرافي وإنتاجية القطاع الزراعي، وحسبه فمؤشر نصيب الفرد من الحبوب خلال الفترة 1881-1885م كان يقدر بـ 4.38 قنطار للفرد، لينخفض إلى 3.77 قنطار للفرد خلال الفترة 1901-1905م⁴⁶.

0000000000000000

الشكل 3: مردود إنتاج القمح الصلب لدى الأوروبيين والجزائريين في سنتي 1855 و 1937م



المصدر: Ghislaine Mollard, 1950, p 15. الشكل منجز من إحصاءات.

يمثل ما يمتلكه الجزائريون من تعداد حيواني مؤشراً إضافياً يعبر عن الوضعية الاجتماعية والمعيشية للمجتمع الجزائري، فمثلاً انخفض تعداد الضأن لدى الجزائريين من 14117000 رأس سنة 1891م إلى 13724000 رأس سنة

1914م، وفي ظل الزيادة السكانية انخفاض المتوسط من 285 رأس لكل 100 ساكن في الفترة 1885-1889م، إلى 190 رأس لكل 100 ساكن في فترة 1895-1899م، وفيما يخص سلالة الماعز التي تعد ذات أهمية كبيرة للجزائريين، فقد تراجع تعدادها من 4480000 رأس كمتوسط خماسي للفترة 1885-1889م إلى 3475000 رأس كمتوسط خماسي للفترة 1895-1900م وهو تراجع كبير قارب المليون رأس، ليتراجع هذا التراجع في صورة أخرى من متوسط 7 عنزات لكل 5 سكان في فترة 1885-1889م إلى 4 عنزات فقط لكل 5 سكان في الفترة 1910-1914م، أما الأبقار فقد تراجع تعدادها عند الجزائريين من 1071469 رأس في المتوسط بين سنتي 1890م و1894م إلى 930000 رأس في المتوسط بين سنتي 1895م و1899م، وهو ما نلمسه من ناحية أخرى في تناقص المتوسط من رأسي بقر لكل 6 سكان في فترة 1885-1889م، إلى رأسين لكل 10 سكان في الفترة 1910-1914م.⁴⁷

2-1-4-المجاعات وانتشار الأمراض:

يمثل انتشار الأمراض أحد مظاهر تردي الأوضاع الاجتماعية، فقد تعرض السكان إلى هجمات متكررة للأوبئة كالكوليرا في سنوات 1835م في الجزائر والبليدة وخصوصا بمعسكر في مقاطعة وهران وكذلك بمنطقة قسنطينة، ثم موجة ثانية سنة 1847م فأخرى سنة 1849م⁴⁸، كما تفشى دائي الكوليرا والتيفوس وقضى على العديد من السكان بمناطق وهران، الجنوب القسنطيني ومنطقة غرب العاصمة خلال شتاء 1897-1898.⁴⁹

تعد الصدمة الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري تلك التي حدثت بين صيف 1867 وربيع 1868م، والتي وصفها جيلالي صاري بالكارثة الديمغرافية⁵⁰، وأورد شهادات فظيعة حول هذه المجاعات منها ما يلي: "...كل ما كتب حول البؤس الذي لا يمكن سرده الذي يعاني منه المساكين العرب، لا يقارب الحقيقة...هل بإمكاننا أن نتأمل بعين لا مبالية هؤلاء التعساء الذين يموتون من الجوع على أبوابنا ويتبارون مع الكلاب على نفايات الشارع..."⁵¹.

أشار العنتري إلى هذه الكارثة أيضا واعتبر أن تاريخ بدايتها يعود إلى سنة 1866م، وذكر أنه لم يسمع بمثلها في الأزمان السابقة، وأن الناس قد أصبحوا يقتاتون على ما لا يباح تناوله، فتراهم يزدحمون على المينة مثلا، وذكر أنه قد اجتمعت على الناس عدة مصائب، أولها ضياع الزرع، وموت الحيوانات لاسيما في السنة الثانية للكارثة مما أوهن حراثتهم، وأيضا كثرة الموت بسبب الوباء، وأيضا آفة الجراد التي انتشرت في سنة 1868م وقضت على الزرع الضعيف أصلا بسبب قلة الحبوب والحيوانات المتضررة من الفترة السابقة، وقد قاد كل هذا إلى غلاء فاحش في الأسعار فضلا عن قلة الحبوب وسائر الأقوات وقلة الأموال في أيدي الناس.⁵²

في ظل حالات المجاعات، انتشرت حوادث السرقات، وتعتمد الاعتداءات من أجل الحصول على غذاء، وكان الفاعلون يعتمدون التساهل في أن يُلقى القبض عليهم بغرض الحصول على غذاء في السجون، فقد كان المستوطنون الأوروبيون يحرسون مزارعهم بأسلحتهم بدل تقديم المساعدة للسكان الجياع⁵³، وكان ذلك تحت رعاية الإدارة الاستعمارية

التي استحدثت مناصب عسكرية لحماية محاصيل الأوروبيين، كما امتنع الأوروبيون عن بيع الحبوب للجزائريين، حيث لم تمسهم المجاعات، بل كان الجزائريون هم ضحاياها⁵⁴.

كانت الظروف السيئة للجزائريين في زمن المجاعات على الخصوص فرصة سانحة للحركة التنصيرية بالجزائر، حيث استغلت حاجة الجزائريين للقيام بأعمال خيرية تبشيرية، ومن جملتها ما قام به الكاردينال لافيغري الذي خلال مجاعة 1867-1868م، حيث استغل الوضعية المزرية للعديد من المرضى والجوع، ليساعدهم تحت اسم الصليب وفرنسا، وقام بتجميع 1800 طفل من المشردين والمرضى، وتم إيوائهم في مراكز إيواء وملاجئ أنشئت في عدة مناطق كبوزريعة، بولوغين، بن عكنون، الأبيار، القبة، بوفاريك وكذلك مدينة الجزائر، بهدف رعايتهم وتنصيرهم⁵⁵.

2-2- الهجرة السكانية:

لقد كانت الهجرة السكانية أحد المظاهر التي نجمت عن حالة الإفقار الممنهج من طرف الإدارة الاستعمارية تجاه السكان الجزائريين، فقد اقتضت الضرورة البحث عن مصادر للمعيشة في أماكن أخرى.

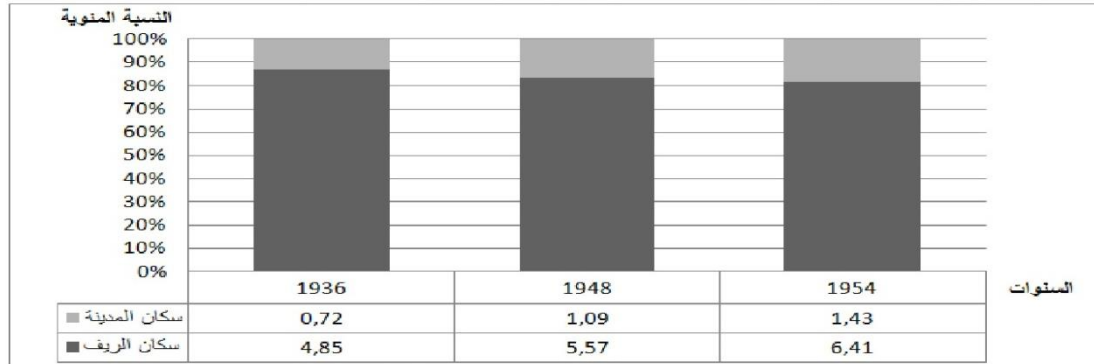
2-2-1- النزوح الريفي:

يعد النزوح الريفي نحو المدن لغرض العمل أو الاستقرار بهدف تحسين الأوضاع من أهم الظواهر التي ترتبت عن تدهور أوضاع سكان الأرياف نتيجة تضائل ممتلكاتهم وأراضيهم، فقد دُفعت أعداد كبيرة من هؤلاء إلى المغادرة، والإحصائيات الديمغرافية التي تخص ظاهرة النزوح الريفي معتبرة ومعبرة، حيث تظهر تزايد وتيرة التنقل من الريف إلى المدينة، فعدد السكان الريفيين الذي كان يقدر بـ 14 مرة أكثر من سكان المدن في سنة 1886م، وبسبب النزوح أصبح يقدر بـ 11 مرة سنة 1911م، وكان يقدر بـ 7 مرات سنة 1931 ليصبح 5 مرات فقط سنة 1948، وانخفض إلى 4.5 مرة سنة 1954، وهو مؤشر على تقلص نسبة سكان الأرياف بفعل النزوح وتزايد سكان المدن، وما ينبغي تأكيده هنا أن هذه الزيادة السكانية في المدن كانت بتأثير عامل مجيء الريفيين أكثر من تأثير عامل الزيادة الطبيعية بالولادات⁵⁶، فالبدائيات الأولى للنزوح كانت بالتنقل من الريف إلى القرى الصغيرة المحاذية أو المدن الكبرى لمن يبحث عن العمل في صناعات صغيرة لدى رجال أعمال أوروبيين⁵⁷، فالنازحون يستقرون عادة في أحياء خارج المدينة ولم يكن بإمكانهم إيجاد عمل في أهم القطاعات وهي التجارة، المواصلات والبناء، حيث لا يظفرون في غالب الأحيان سوى بأعمال منفرة عادة كحمالين في الموانئ وعمال يدويين، وهي أعمال ليست ذات مردود مالي جيد⁵⁸.

إن حركة النزوح الريفي نحو المدن الكبرى أدت إلى نشأة أحياء ينتمي سكانها إلى أصول ريفية، فهجرة سكان الأرياف كانت تعود بالأساس إلى مخلفات فقدان هؤلاء لممتلكاتهم وتناقص فرص الشغل⁵⁹، وتبعاً لذلك برزت ظاهرة سلبية تمثلت في التمييز العرقي بظهور أحياء خاصة بالجزائريين وأخرى خاصة بالأوروبيين، وكان الجزائريون يسكنون في البيوت القصديرية، ووضعهم لم يكن جيداً، فهذه الزيادة في التعداد السكاني للمدن لا تعني بالضرورة وجود ازدهار اقتصادي للمدينة ولمن نزحوا إليها، بل تعبر أكثر عن مدى الضرر الذي لحق بسكان الأرياف وتضائل فرصهم في العمل،

ونذكر هنا عامل دخول وتوسع استخدام الآلات الزراعية الحديثة من طرف الأوروبيين مما أدى إلى الاستغناء عن عدد هام من اليد العاملة الجزائرية وفاقم من الوضعية السيئة للجزائريين⁶⁰.

الشكل 4: توزيع السكان في الجزائر حسب أصولهم الريفية والحضرية خلال سنوات 1936-1948-1954م.



المصدر: الشكل منجز من معطيات: الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، 2010، ص 176.

2-2-2-الهجرة الخارجية: كانت الهجرة الخارجية بدورها نتيجة الضغوط الاستعمارية وبدافع تحسين الأوضاع المعاشية، وعرفت الجزائر هجرة خارجية لسكان العديد من المناطق، كهجرة سكان منطقة القبائل بعد ثورة المقراني 1871م، وهجرة التلمسانيين سنة 1910م التي تعد نوعا من رفض الاستعمار⁶¹.

في البدايات الأولى، كانت البلدان العربية خصوصا تونس والمغرب وسوريا هدفا للمهاجرين الجزائريين خلال القرن التاسع عشر وبعده، لاسيما وأن الظروف المعيشية بها أفضل من الجزائر، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الضرائب كما هو الحال في تونس التي لا يوجد بها ضرائب على المواشي مثلا، وقد بين الجنرال شانزي Chantry الحاكم العام للجزائر دوافع الهجرة في مراسلته بتاريخ 23 مارس 1874م إلى كافة ولاية الجزائر، حيث أكد على عامل تدمير الجزائريين من تناقص مساحات الأراضي الزراعية المستغلة لصالحهم، وأكد على خطورة الهجرات الجماعية التي كانت لا تتم إلا بترخيص من الإدارة شريطة تخلي المهاجرين عن أراضي العرش⁶².

مثل السعي لتحسين أوضاع المعاشية حافزا هاما لحركة الهجرة بقصد البحث عن الشغل، وقد اقتضت في الغالب داخل الجزائر خلال فترة القرن التاسع عشر، أما بعد حلول القرن العشرين فقد أصبح البحث عن الشغل في أوروبا سببا رئيسيا لهجرة الجزائريين⁶³، وقد لوحظ هذا التوجه خصوصا بعد فرض الخدمة العسكرية على جميع الشبان الجزائريين سنة 1912م، حيث سمحت الهجرة لأداء الواجب العسكري للجزائريين بالاطلاع على المجتمعات الأوروبية وثقافتها، ووسائل النضال السياسي والنقابي، مما شجع العديد من الجزائريين على الهجرة إلى فرنسا بعد أداء الخدمة العسكرية⁶⁴، وفي هذا الإطار أيضا ساهمت الحروب التي خاضتها فرنسا لاسيما الحربين العالميتين في احتكاك الجزائريين واطلاعهم على ثقافات وتطورات المجتمعات الأوروبية وخصوصا الفرنسي، كما كانت مخلفات الحروب في فرنسا سببا في استقدام اليد العاملة الجزائرية للمساهمة في إعادة بناء فرنسا، ففي نهاية 1918 وظفت الحكومة الفرنسية نحو 78000 عامل جزائري⁶⁵، وفي سنة 1924 بلغ عدد العمال الجزائريين نحو 100000 عامل، كما أصدرت حكومة الجبهة الشعبية

الفرنسية قرار 17 جويلية 1936م الذي ألغى مرسوم 4 أوت 1926 الذي كان قد فرض قيودا على هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا⁶⁶. (أنظر الجدول 7)

من ناحية أخرى كانت الأجور المعتبرة التي يتقاضاها العمال في المهجر عاملا مغريا للهجرة حيث كانت قيمة الأجرة اليومية تقدر بضعف الأجرة في الجزائر، وقد تبلغ 4.9 فرنك يوميا⁶⁷.

للإشارة فإن هجرة الجزائريين إلى فرنسا لأجل العمل وتحسين أوضاعهم لم تلقى ترحابا لدى المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، واحتجوا على ذلك لأنها كانت سببا في فقدانهم لليد العاملة الرخيصة⁶⁸، ومن ناحية أخرى أصبح الجزائريون مطلوبين كيد عاملة متوفرة وغير مكلفة للصناعة الفرنسية سواء في فترات الحروب أو إعادة البناء⁶⁹.

الجدول 7: تنقل الجزائريين بين الجزائر وفرنسا من سنة 1914م إلى 1939م.

السنوات	الذهاب	العودة	الفارق
1914	7444	6000	1444+
1916	30755	9044	21711+
1918	23340	20489	2851+
1920	21684	17380	4304+
1922	44466	26289	18177+
1924	71028	57467	13561+
1926	48677	35102	13575+
1928	39826	25008	14718+
1930	40630	43877	3247-
1932	14950	14485	465+
1934	12013	15354	3341-
1936	27200	11222	15978+
1938	34019	36063	2044-
1939	34419	32674	1745+

المصدر: عمار بوحوش، 1975، ص 137.

إن تأثير الاستعمار الاستيطاني وإحداثه لأوضاع المزرية عانى منها المجتمع الجزائري، ولدت لديه ردود أفعال بلغت حد الثورة المسلحة خلال القرن التاسع عشر، كما ألقت هذه الأوضاع بظلالها لاحقا على أطيايف الحركة الوطنية وكانت محل اهتمامها ودخلت في برامجها ومطالبها لاسيما التيار الاستقلالي، وقد هدفت في مجملها إلى تحقيق المطلب الأساسي وهو استرجاع الأملاك والأراضي التي استحوذ عليها الأوروبيون وشركاتهم الرأسمالية، وهو الأمر الذي توج بثورة أول نوفمبر 1954م.

الخلاصة: كان تواجد الأوروبيين بممارساتهم المجحفة وبدعم من الإدارة الاستعمارية الفرنسية وسياساتها التي هدفت في مجملها إلى انتزاع أراضي وممتلكات الجزائريين، من العوامل الرئيسية لتفشي الفقر بكل مظاهره في المجتمع الجزائري وتراجع القدرة المالية للفرد الجزائري، مما جعله يعيش في حالة اجتماعية متردية وبؤس شديد، وهو الواقع الذي كان دافعا إلى البحث عن سبل تحسين الأوضاع المعيشية، وارتبط ذلك ب بروز ظواهر جديدة على رأسها الهجرة إلى الخارج، لاسيما إلى فرنسا، وهو الأمر الذي منح الجزائريين فرصة لتنمية الوعي لديهم، وساعد ذلك في النهاية على بروز حركة وطنية في ثوب نضالي جديد، وصولا إلى الثورة على النظام الاستعماري الفرنسي في نوفمبر 1954م.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

- صالح العتري، مجاعات قسنطينة، تح: رايح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ط، 1974.

المراجع العربية:

- الجليلي صاري ومحفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، تر: أوزاينة خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- الجليلي صاري ومحفوظ قداش، الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- الجليلي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867-1868، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- الجليلي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
- توفيق دحماني، الصرايب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1865م) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2008/2007.
- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، ج 1، تر: جمال فاطمي ونادية الأزرق وفتح سعيدي وحسين بن قرين، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- شارل روبري أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919، ج 1، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- شارل روبري أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919، ج 2، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- شارل روبري أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 2، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ت).
- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ط، 1975.
- كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1862 تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زبيدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
- مارسيل أجريتو، الوطن الجزائري، تر: عبد الله نوار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959.

- محمد بلقاسم حسن بملول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمج في الثورة الزراعية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 و1914: دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دار سنجاك الدين للكتاب، الجزائر، 2013.
- محمد عيساوي ونبل شريجي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871م، مؤسسة شطابي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

المصادر والمراجع الأجنبية:

المصادر الأجنبية:

- C.S.G., **Procès-verbaux des délibérations et exposé de la situation générale de l'Algérie, session de Janvier 1897**, Mustapha Giralt imprimeur du gouvernement général, 1897.
- G.G.A., **B.O.G.G.A 1871**, imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1872.
- M. C. I. P. T., Office du travail, **Statistique Générale de la France, Annuaire Statistique 1900**, Imprimerie nationale, Paris, 1900.

المراجع الأجنبية:

- Arthur Bochart, **Les impôts arabe en Algérie**, Librairie Guillaumin, Paris, 1893.
- Calvelli Marcel-André-Émile, **Etat de la propriété rurale en Algérie: thèse pour le doctorat**, Université d'Alger, ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1935.
- Émile Macquart, **Les Réalités algériennes: étude sur la situation économique de l'Algérie (1885-1905)**, Imprimerie administrative à Mauguin, Blida, 1906.
- Ghislaine Mollard, **L'évolution de la culture et de la production du blé en Algérie de 1830 à 1939**, Edition Larose, Paris, 1950.
- Henri de Peyerimhoff, **Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895** (Rapport à M. Jonnart, gouverneur général de l'Algérie), T. 1, Imprimerie de Torrent, Alger, 1906.
- Joost Van Vollenhoven, **Essai sur le Fellah algérien**, Thèse pour le doctorat, Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence: Arthur Rousseau, Paris, 1903.
- Joseph Lecoq, **Les sociétés indigènes de prévoyance des Secours et des prêts mutuels**, A. Pedone Éditeurs Librairie de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris, 1903.
- L. de Lachapelle, **De la colonisation en Algérie**, Giralt Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1889.
- Louis Vignon, **La France en Algérie**, librairie Hachette et Cie, Paris, 1893, p 289.
- Victor Demontès, **Le Peuple algérien essais de démographie**, Imprimerie algérienne, Alger, 1906.

الهوامش:

¹ المارشال برتران كلوزيل Bertrand Clauzel (1772-1842) الحاكم العسكري بالجزائر في الفترتين من 12 أوت 1830 إلى 21 فيفري 1831، ثم من 8 جويلية 1835 إلى 12 فيفري 1837.

² الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 15.

³ عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 46-47.

⁴ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.، ص ص 18-19.

⁵ شارل لويس نابليون بونابارت Charles Louis Napoléon III (1808-1873): رئيس فرنسا من سنة 1848 إلى 1852، ثم إمبراطور فرنسا من سنة 1852 إلى 1870.

⁶ Henri de Peyerimhoff, **Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895** (Rapport à M. Jonnart, gouverneur général de l'Algérie), T. 1, Imprimerie de Torrent, Alger, 1906, p 33.

⁷ عدة بن داهة، مرجع سابق، ص ص 117-118.

⁸ G.G.A., **B.O.G.G.A 1871**, imprimerie typographique et lithographique Bouyer, Alger, 1872, p 395.

⁹ محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881 و1914**: دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني (عمالة وهران)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص 140.

¹⁰ نفسه، ص ص 148-152.

¹¹ الجيلالي صاري، **تجريد الفلاحين...**، مرجع سابق، ص ص 114-115.

¹² محمد بليل، مرجع سابق، ص ص 310-311.

¹³ L. de Lachapelle, **De la colonisation en Algérie**, Giralt Imprimeur du gouvernement général, Alger, 1889, p 6.

¹⁴ صالح عباد، مرجع سابق، ص 17.

¹⁵ عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 120.

¹⁶ شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**، ج 1، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 101-102.

¹⁷ شارل روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919**، ج 2، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 250-251.

¹⁸ Louis Vignon, **La France en Algérie**, librairie Hachette et Cie, Paris, 1893, p 289.

¹⁹ Arthur Bochard, **Les impôts arabe en Algérie**, Librairie Guillaumin, Paris, 1893, p 09.

²⁰ توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1865-1919م)** دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2008/2007، ص ص 364-365.

²¹ نفسه، ص ص 367-370.

²² شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا...**، ج 2، مرجع سابق، ص 180.

²³ نفسه، ص 675.

²⁴ شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا...**، ج 1، مرجع سابق، ص 701.

²⁵ عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 72-73.

²⁶ محمد بلقاسم حسن بملول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحيده ونظام دمج في الثورة الزراعية)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 240.

²⁷ Joseph Lecoq, **Les sociétés indigènes de prévoyance des Secours et des prêts mutuels**, A. Pedone Éditeurs Librairie de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris, 1903, p 52.

²⁸ محمد بلقاسم حسن بملول، مرجع سابق، ص 240.

²⁹ نفسه، ص 181.

³⁰ محمد بليل، مرجع سابق، ص ص 320-321.

³¹ صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 1974، ص ص 47-48.

³² نفسه، ص 51.

³³ شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا...**، ج 2، مرجع سابق، ص 338.

³⁴ جول كامبون Jules Cambon (1845-1935م): الحاكم العام للجزائر بين سنتي 1891 و1897م.

- ³⁵ شارل روبر أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا...**، ج 2، مرجع سابق، ص 387.
- ³⁶ شارل روبر أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ج 2، تر: محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 345-346.
- ³⁷ نفسه، ص ص 851-852.
- ³⁸ نفسه، ص ص 354-355.
- ³⁹ نفسه، ص 348.
- ⁴⁰ نفسه، ص 351.
- ⁴¹ عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 297-298.
- ⁴² شارل روبر أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، ج 2، مرجع سابق، ص ص 348-350.
- ⁴³ نفسه، ص 350.
- ⁴⁴ عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 136-137.
- ⁴⁵ شارل روبر أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، ج 2، مرجع سابق، ص ص 340-341.
- ⁴⁶ Émile Macquart, **Les Réalités algériennes: étude sur la situation économique de l'Algérie (1885-1905)**, Imprimerie administrative à Mauguin, Blida, 1906, p 34.
- ⁴⁷ شارل روبر أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، ج 2، مرجع سابق، ص ص 343-345.
- ⁴⁸ جيلالي صاري ومحفوظ قداش، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، تر: أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 226.
- ⁴⁹ شارل روبر أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، ج 2، مرجع سابق، ص 338.
- ⁵⁰ للتوسع أكثر أنظر: جيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية 1867-1868**، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- ⁵¹ الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **الجزائر صمود ومقاومات...**، مرجع سابق، ص 228.
- ⁵² صالح العنتري، مرجع سابق، ص ص 48-52.
- ⁵³ شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو ويدايات الاستعمار 1827-1871م**، ج 1، تر: جمال فاطمي ونادية الأزرق وفتحي سعيدي وحسين بن قرين، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 717.
- ⁵⁴ محمد عيساوي ونبيب شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871م**، مؤسسة شطايب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 248-249.
- ⁵⁵ خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م**، دار حلب للنشر، الجزائر، د.ت، ص 112.
- ⁵⁶ الجيلالي صاري، **تجريد الفلاحين...**، مرجع سابق، ص ص 175-176.
- ⁵⁷ عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د.ط، 1975، ص 94.
- ⁵⁸ الجيلالي صاري، **تجريد الفلاحين...**، مرجع سابق، ص 181.
- ⁵⁹ الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1900-1954: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 212-215.
- ⁶⁰ جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين...**، مرجع سابق، ص ص 178-179.
- ⁶¹ نفسه، ص 50.
- ⁶² كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1862 تمثيل وحقائق السكان**، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص ص 219-221.
- ⁶³ نفسه، ص 220.

⁶⁴ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 163.

⁶⁵ شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج 2، مرجع سابق، ص 840.

⁶⁶ نفسه، ص ص 135-138.

⁶⁷ مارسيل أجريتو، الوطن الجزائري، تر: عبد الله نوار، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959، ص 66.

⁶⁸ عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 135.

⁶⁹ الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، مرجع سابق، ص 184.